

Distr.: General
6 December 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤ - ١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة أعمال المؤتمر العالمي الرابع المعني
بالمرأة والدورة الاستثنائية للجمعية العامة
المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين
الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي
والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية
والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات
الاهتمام الحاسمة واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدم من جماعة الضغط النسائية الأوروبية، وهي منظمة غير حكومية
ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار
المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.



الرجاء إعادة استعمال الورق

150113 140113 12-63271X (A)



البيان

تعمل جماعة الضغط النسائية الأوروبية، وهي أكبر منظمة جامعة للرابطات النسائية في الاتحاد الأوروبي، من أجل تعزيز حقوق المرأة والمساواة بين الرجل والمرأة. ونحن نرحب جدا بأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات ومنع وقوعها هو الموضوع ذو الأولوية للدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة.

وفي سياق عالمي تسوده الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، تتعرض فيه النساء والفتيات لخطر أكبر للعنف الذكوري، تهيب جماعة الضغط النسائية الأوروبية بلجنة وضع المرأة أن تكرر الإعراب عن الالتزام العالمي بوضع حد لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. وتتوقع المنظمات النسائية أن تصغي البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة لأصواتها، وأن تفيد من خبراتها، وأن تنفق على استنتاجات تقوم على الصكوك الدولية القائمة لحقوق الإنسان، مع القيام في الوقت ذاته بتعزيز الالتزامات على جميع المستويات، واتخاذ تدابير ملموسة من أجل مزيد من الإجراءات.

وفضلا عن ذلك، ففي سياق يعتدى فيه على حقوق النساء على مختلف المستويات نتيجة للترعة المحافظة والمخططات المناهضة للحركة النسوية، من الأهمية البالغة أن تدعم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أقوى رؤية لمجتمع عالمي متحرر من العنف ضد المرأة. وعلى إثر إخفاق لجنة وضع المرأة في أن تتوصل إلى اتفاق بشأن العنف ضد النساء والفتيات في عام ٢٠٠٣ وفي عام ٢٠١٢، لا يمكن للأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها أن تطبق حالة أخرى من الأخذ بحلول توفيقية بشأن حقوق الإنسان للمرأة، ولا بد أن تُرسل إشارة قوية وواضحة مفادها أننا لن نحقق السلام حتى نقضي على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات.

العنف ضد النساء والفتيات أكثر انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة انتشارا في أوروبا والعالم

لا يزال العنف ضد النساء والفتيات يؤثر على حياة ملايين النساء والفتيات وهو أكثر انتهاكات حقوق الإنسان للمرأة انتشارا في أوروبا والعالم. وإن استمرار العنف الذكوري ضد النساء والفتيات في مجتمعاتنا يثير شكوكا قوية بشأن رؤيتنا للأمن البشري والسلام: هل نحن نتوق فعلا للسلام ونصف سكان العالم يتعرضون أو قد يتعرضون لشكل من أشكال العنف مجرد كونهم من الإناث؟

في أوروبا، يعاني ٤٥ في المائة من النساء من عنف الرجال، ويموت سبع نسوة كل يوم من العنف المنزلي للذكور. وبالإضافة إلى ذلك، يظل العنف ضد النساء والفتيات غير

مرئي ويقدر بأقل من حقيقته كظاهرة هيكلية، وذلك بسبب عدم وجود بيانات رسمية، سواء على مستوى الاتحاد الأوروبي أو في بعض البلدان الأوروبية. وهذا النقص في المعرفة يؤدي إلى نقص في خدمات حماية المرأة وفي الأنشطة الرامية إلى منع وقوع العنف ضد النساء والفتيات. فعلى سبيل المثال، لا تمثل بشرط توفير مكان في مأوى آمن لكل ٧ ٥٠٠ فرد من السكان إلا خمس من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ولا يزال إفلات الجناة من العقاب مرتفعا أيضا في أوروبا. ومعدلات الإدانة على العنف الجنسي بصفة خاصة من أدنى المعدلات في أي جرائم، ومعدلات إسقاط الدعاوى بشأها عالية. بل إن هذا الإفلات من العقوبة أكثر انتشارا عندما يكون الضحايا نساء ذوات احتياجات محددة. والنساء ذوات الإعاقة يزداد احتمال تعرضهن للعنف الجنسي عن غيرهن بأربعة أمثال، ويواجهن التعقيم القسري أو الإجهاض؛ وكثيرات منهن يعتمدن على الجاني في رعايتهن اليومية أو حتى في بقائهن. وتُحرم النساء المهاجرات من الوصول إلى المأوى، ويمكن أن تواجه النساء اللاتي لا تحملن وثائق رسمية الترحيل عندما يبلغن عن العنف من جانب الذكور. وعلى صعيد العالم، تتعرض واحدة من كل أربع نسوة للعنف البدني و/أو الجنسي خلال فترة الحمل، مما يزيد من احتمال إسقاط الحمل، أو موت الجنين أو الإجهاض.

الحاجة الملحة إلى وضع سياسات شاملة للتصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات

العنف ضد النساء والفتيات له أثر على المجتمع كافة. وتقدر تكلفة العنف المتزلي في الاتحاد الأوروبي بما قيمته ١٦ بليون يورو في السنة، بينما تبلغ الميزانيات السنوية في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المخصصة لبرامج منع العنف من جانب الذكور أقل من ذلك بألف مرة. وبالإضافة إلى الأثر المباشر على الأفراد والتكاليف الجمعة التي يتحملها المجتمع، يشكل العنف ضد النساء والفتيات وضع النساء والفتيات في المجتمع. وفي الوقت ذاته، يهيئ إعدام المساواة بين النساء والرجال الظروف للعنف ضد النساء والفتيات ويشعره.

وقد نجم عن الكساد وتدابير التقشف أثر سلبي على انتشار الفقر ضد النساء والفتيات وعلى قدرتهن على الفرار من العنف. وتظهر الدراسات والتقارير أن السياق الاقتصادي الراهن يزيد من اللامساواة في علاقات السلطة بين النساء والرجال ويفضي إلى زيادة العنف المتزلي والعنف في العلاقات الحميمة، وإلى الاتجار بالنساء لأغراض الاستغلال الجنسي، وإلى زيادة البغاء والاعتداءات على النساء المتأثرات بالبغاء. وله أيضا أثر مباشر على النساء، حيث يقوض استقلالهن الاقتصادي وتواجه الخدمات العامة ومقدمو الخدمات

تخفيضات في التمويل ومن ثم لا يمكن توفير خدمات جيدة كافية للنساء. وتناضل منظمات النساء في أوروبا من أجل بقائها ماليا، إذ بلغت تخفيضات التمويل نسبة قدرها ٣٠ في المائة في بعض البلدان. وتتعرض كذلك الخدمات التي تتولى تقديمها المنظمات غير الحكومية لدعم النساء ضحايا العنف للتهديد بسبب طرح الخدمات للعطاءات وتسويقها، مما يؤدي إلى إهمال وعزلة الكثير من النساء والفتيات المتأثرات بعنف الذكور.

ويسلم الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بأن أثر العولمة وسياسات من قبيل تحرير الاقتصاد من القيود وخصخصة القطاع العام من شأنها تعزيز اللامساواة الاقتصادية للنساء، لا سيما داخل المجتمعات المحلية المهمشة. وذلك هو السبب في أن قضية العنف ضد النساء والفتيات ينبغي التصدي لها من خلال استراتيجية قوية ومستمرة، وتعميمها في جميع مجالات السياسة العامة (مثل السياسات الاقتصادية والصحية والأسرية) لضمان أن تسهم تلك السياسات أيضا في إنهاء العنف ضد النساء والفتيات.

البناء على الاتفاقات الدولية لحقوق الإنسان لكفالة إحراز تقدم في مجال حقوق المرأة

إن من واجب الأمم المتحدة والدول الأعضاء حماية النساء والفتيات في أنحاء العالم، ولا يمكن لهما التمعس عن التأكيد من جديد على التزامهما بالخطاب والصكوك المتفق عليها القائمة واتخاذ إجراءات قوية ضد جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات. ولا يمكن ترك هذه القضية للاعتبارات الوطنية أو لأن تتأثر بحركة عميقة وهيكلية للأفكار المناهضة للحركة النسوية والأفكار المحافظة. وقد اعترض بعض البلدان والمنظمات خلال دورة لجنة وضع المرأة في عام ٢٠١٢ على هدف تحقيق المساواة بين النساء والرجال، مما نشأ عنه جدال قائم على الدين والتقاليد والثقافة يهدف إلى شرعنة الانتهاكات لحقوق المرأة، والاعتراض على حقوق الإنسان العالمية والتضامن العالمي مع حقوق النساء. وهذه الردة لا تضع فقط الحقوق الجنسية والإنجابية للمرأة تحت الضغط في جميع أنحاء العالم وتحاول إعادة توصيف قضية العنف ضد النساء والفتيات بأنها قضية خاصة، ولكنها تعترض أيضا اعتراضا مباشرا على مشاركة المرأة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع البلدان.

وتود جماعة الضغط النسائية الأوروبية أن تذكر لجنة وضع المرأة بأحد أهم الصكوك الدولية التي ينبغي أن تكون في صميم استنتاجات عام ٢٠١٣. إذ تنص التوصية العامة رقم ١٩ للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على أن العنف القائم على نوع الجنس ضد المرأة هو العنف الموجه ضد المرأة لأنها امرأة والذي يؤثر على المرأة بشكل غير متناسب، ويشمل الأفعال التي تتسبب في الضرر البدني أو النفسي أو الجنسي أو المعاناة البدنية أو النفسية أو الجنسية، أو التهديد بهذه الأفعال، والقسر والأشكال الأخرى للحرمان من الحرية.

وينص منهاج عمل بيجين على أن العنف ضد المرأة شكل من أشكال علاقات القوة غير المتكافئة تاريخياً بين الرجل والمرأة، مما يؤدي إلى هيمنة الرجل على المرأة وتمييزه ضدها وإلى الحيلولة دون النهوض التام بالمرأة.

وتبين صكوك حقوق الإنسان المتفق عليها دولياً هذه أن العنف ضد النساء والفتيات هو انتهاك لحقوق الإنسان، وسبب ونتيجة لعدم المساواة بين المرأة والرجل، وعقبة في سبيل المشاركة التامة للمرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وله أثر على جميع النساء والفتيات على هذا الكوكب. وفي أوروبا، يشكل العنف ضد النساء والفتيات عقبة في سبيل تحقيق هدف الاتحاد الأوروبي المتمثل في تعزيز المساواة بين النساء والرجال. وأهم من ذلك، أن يعتبر العنف ضد النساء والفتيات كفاحاً عالمياً لا يمكن أن يقبل فيه أي استثناء أو تبرير أو عذر.

إننا نحتاج إلى أن تتوصل لجنة وضع المرأة إلى استنتاجات قوية تطالب بوضع استراتيجيات شاملة لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات الآن!

إن لجنة وضع المرأة، بجعل موضوع العنف ضد النساء والفتيات موضوعها ذا الأولوية، تريد على وجه التحديد أن تتناول مسألة الوقاية والخدمات والاستجابات المتعددة القطاعات إزاء الضحايا/الناجيات من العنف. وتسلم جماعة الضغط النسائية الأوروبية بأهمية هذين المجالين، ولكنها تود أن تشدد على أن أي تحسين للسياسات والمواقف على السواء ينبغي أن يكون جزءاً من استراتيجية كلية ومتكاملة. وإن اتباع نهج يشمل السياسات، والمحكمة، والوقاية، والحماية، وتوفير الخدمات، والشراكة هو السبيل الوحيد للتغلب على العنف ضد النساء والفتيات على جميع المستويات، ولذلك ينبغي تناوله في استنتاجات لجنة وضع المرأة لعام ٢٠١٣.

وينبغي تجسيد أي إجراء في إطار شامل للسياسة يقوم على تعاريف حقوق الإنسان الدولية للعنف ضد النساء والفتيات. فينبغي أن يشمل صكوكاً ملزمة قانوناً لكفالة التصدي لجميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات في جميع البلدان (المحاكمة) وتعزيز حماية جميع النساء والفتيات؛ وأنشطة توعية وبرامج تثقيف طويلة الأجل لتعزيز منع وقوع العنف؛ وتوفير تمويل كبير ومستدام لدعم مقدمي الخدمات، وبناء شراكات مع المنظمات غير الحكومية العاملة من أجل إيجاد عالم خال من عنف الذكور ضد النساء والفتيات.

وعلى صعيد الاتحاد الأوروبي، ينبغي تجسيد هذه المتطلبات الآن، بأن يتخذ الاتحاد الأوروبي ثلاث خطوات رئيسية هي: تعيين عام ٢٠١٥ بوصفه السنة الأوروبية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات؛ والتصديق على اتفاقية مجلس أوروبا بشأن منع العنف ضد النساء

والعنف المتزلي ومكافحتهما؛ ووضع استراتيجية للاتحاد الأوروبي لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات تتضمن صكوكا ملزمة قانونا، وأنشطة توعية، وتقديم الدعم للمنظمات النسائية ومقدمي الخدمات والتعاون معهما. وتأمل جماعة الضغط النسائية الأوروبية أن تشهد اتخاذ الاتحاد الأوروبي موقفا قويا في دورة لجنة وضع المرأة، وأن يكون له صوت موحد دفاعا عن خطة تقديمية لإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، وأن يقود العمل نحو وصول اللجنة إلى استنتاجات طموحة في عام ٢٠١٣.